تحقيق

تونس الديمقراطيون ضد العصا أعداد رافضي الانقلاب تتزايد

واصل التونسيون الانتفاض ضد انقلاب الرئيس قيس سعيّد، المدعوم من القوى الامنية التي لم تستطع وقف زحف المطالبين بعودة المؤسسات الدستورية لعملها إلى وسط العاصمة التونسية، للمطالبة بترك القرار للشعب عبر اجراء انتخابات رئاسية و تشريعية مبكرة في البلاد

تونس ـ **بسمة بركات، وليد التليلي**

لم يستطع الأمن التونسي، على رغم كل التضييقات التي قام بها، منع المحتجين التونسيين الرافضين انقلاب الرئيس قيس سعيّد على الدستور والمؤسسات، وخرق حواجزه للوصول إلى ساحة بارد و وسط العاصمة، في رسالة واضحة بعدم نيّة الديمقراطيين التراجع أمام العصا الأمنية ورفضهم سردية الرئيس بشأن احتكاره دعم الشارع، إلى جانب تأكيدهم تمسكهم بالعودة إلى الشرعية الدستورية، وسط أفكار جديدة بنقل الاحتجاجات من العاصمة إلى المناطق. في موازاة ذلك، برز أمس موقف جديد للاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أكد في بيان على صفحته على «فيسبوك»، أمس الأحد، أنه جرى اتصال هاتفي بين سعيّد والأمين العام للاتحاد نورالدين الطبوبي، وأن الاتصال «تناول الوضع العام في البلاد وأهمية الإسراع بمواصلة مسار 25 يوليو/تموز الماضي، ليكون فعلاً فرصة تاريخية للقطع مع عشرية غلب عليها الفشل». كما كتب الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل سامي الطاهري على صفحته في فيسبوك، أمس، أنه «لا لعودة المجلس النيابي المجمد الذي عانى منه التونسيون الأمرين»، مشيراً إلى أنه «من الضروري (اتحاد) خطوة إلى الأمام الآن واليوم». وعلى الرغم من إغلاق عناصر الشرطة، أمس الأحد، وسط العاصمة، فقد نجحت تظاهرة 14 نوفمبر/تشرين الثاني، التي دعت إليها حملة «مواطنون ضد الانقلاب» في تونس، في اختبار المواجهة مع السلطة، وأثبتت أن أعداد معارضي الرئيس وقراراته تتزايد يوماً بعد يوم، وأن الشارع التونسي والمبادرات المواطنية وداعميها من الأحزاب متمسكة بالعودة إلى الشرعية الدستورية في أقرب وقت، وتطرح خريطة طريق واضحة لذلك، تبدأ من انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، لتحتكم من جديد لإرادة الشعب، وعبر أبي صندوق الاقتراع وليس عبر أي آلية أخرى. ورفعت، خلال التظاهرة شعارات منها: «الشعب يريد إسقاط الانقلاب»، و«الشعب يريد عزل الرئيس»، و«دستور، حرية، كرامة وطنية».

وتسعى الأصوات المعارضة لسعيّد إلى رفع حجم ضغطها الشعبي والسياسي بغرض دفعه إلى الحوار عبر جمع المختلفين من دون إقصاء أي طرف، من أجل وضع خريطة طريق لتجاوز الأزمة، وعدم الاكتفاء بالحوار مع الشباب على منصات إلكترونية، كما يدعو الرئيس. وقالت رئيسة المرصد الدولي لحماية حقوق الإنسان ريم حمدي، لـ«العربي الجديد»، إنهم «رصدوا منع محتجّين من التنقل، رغم أنه حق دستوري»، مؤكدة أنه «تمت إعادة تونسيين قسرياً إلى مناطقهم»، مشيرة إلى «أنهم يعدون تقريراً سيوثق التجاوزات، على أن يتم إرساله إلى الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان». وأوضحت أن «الرئيس أعاد تونس لدولة البوليس، وقمع حق المواطن في الاحتجاج والتعبير» من جهته، قال عضو المرصد الدولي لحقوق الإنسان سعيد المرابطي إنهم «رصدوا عدة تجاوزات في استعمال العنف ضد المحتجين، وحصول حالات إغماء نتيجة استخدام الغاز المسيل للدموع».

وأكدت الناشطة في المجتمع المدني ناجية، في تصريح لـ«العربي الجديد»، حصول «العديد من التضييقات، حيث تم منع السيارات الخاصة وسيارات الأجرة من العبور، كما تم إغلاق العديد من المنافذ المؤدية إلى باردو»، مشيرة إلى أن عمليات «التضييق امتدت لتشمل حتى الوافدين من المحافظات التونسية، وهناك من عادوا إلى الجنوب التونسي والمدن الساحلية والشمال الغربي». وأوضحت أن «المسيرة كانت محاصرة، ولكن لن ينجح سعيّد في قمع الأصوات المنددة بالانقلاب»، مضيفة أن «الديكتاتورية تتجلى في أبشع مظاهرها، إذ يتم قمع الحريات رغم أن المسيرة سلمية».

وقال محمد المستيري بعدما وصل من القيروان، في حديث مع «العربي الجديد»، إن مسيرتهم هي «للدفاع عن الديمقراطية، ولكن للأسف الرئيس أثبت فشله»، مبيناً أن «الشعب يرفض الانقلاب ولهذا ينتفض تونسيون من كل المحافظات». وبيّن أن «البعض نجح في الوصول إلى العاصمة عبر سيارات خاصة، لأنه تم منع الحافلات ووسائل النقل الأخرى» من الوصول إلى باردو. واعتبر أن «سعيّد يسير قدماً نحو تخريب تونس، ويدفع نحو الاحتقان السياسي، والدستور عقد يجمع الجميع». من جهته، قال الناشط السياسي القيادي في «مواطنون ضد الانقلاب» لمين البوعزيزي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الاحتجاج أسقط أكذوبة التفويض الشعبي وبيّن أنه غير صحيح». ولفت إلى أن «هذه المحطة هي الرابعة الرافضة للانقلاب» الذي قام به سعيّد في 25 يوليو/تموز الماضي.

مشيراً إلى أن «البرلمان جزء من النظام السياسي، والدستور عقد يجمع الجميع». من جهته، قال الناشط السياسي القيادي في «مواطنون ضد الانقلاب» لمين البوعزيزي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الاحتجاج أسقط أكذوبة التفويض الشعبي وبيّن أنه غير صحيح». ولفت إلى أن «هذه المحطة هي الرابعة الرافضة للانقلاب» الذي قام به سعيّد في 25 يوليو/تموز الماضي.

بدوره، أكد أستاذ القانون الدستوري والفكر السياسي ورئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية والقانونية شاكر الحوكي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «مسيرة حراك مواطنون ضد الانقلاب تعد ناجحة بكل المقاييس والمعايير، رغم عملية العسكرة التي شهدتها باردو، والكم الهائل من الحواجز التي وضعت في طريقنا نحو البرلمان لتعطيلنا ومنع الوافدين من الوصول، في تعد صارخ على حق الإنسان في التنقل، ومنع الراغبين في الالتحاق بالتظاهرة من التعبير عن رأيهم». وأضاف أنه «في البداية، كانت رمزية الاحتجاج هي كسر حاجز الخوف والصمت، وكان التحرك الثاني من أجل تكذيب زعم وادعاء الرئيس حول وجود شعب واحد يؤيده، بإظهار أن هناك آراء أخرى ووجهات نظر مختلفة للخصوم، يمكنها تعبئة الشارع بطريقة أفضل من طريقته الفاشلة التي أحرقت الدستور، أو بحضور الأحزاب التي تدعم الانقلاب». وأوضح أن «مسيرة رفض الانقلاب في باردو (أمس) تختلف عن سابقاتها من حيث الحضور والمشروع والمطالب، التي أصبحت أكثر وضوحاً من التحركات السابقة، وتتمثل في دعوة الرئيس المنقلب للاستجابة لهذا الأفق الذي نضعه بين يدي جميع الفاعلين السياسيين من أجل استئناف المسار الديمقراطي، والذي لن يحصل إلا بعودة الشرعية والذهاب إلى انتخابات تشريعية ورئاسية سابقة لأوانها».

من جهته، اعتبر القيادي المستقيل من حركة «النهضة» عبد اللطيف المكي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الحضور المكثف الأحد له رمزية كبيرة، فقد كان سعيّد يعتقد أن المحتجين سيضعفون ويتراجعون، ولكن رغم التضييقات الكبيرة، فإن الرافضين الانقلاب سيواصلون النضال»، مشيراً إلى أنه «بحكم خبرته وتجربته في الاحتجاجات، فإن العديد من الفئات، التي لم تكن تشارك سابقاً في التعبير عن رفضها الانقلاب سابقاً، خرجت للاحتجاج، ما يعني توسّع دائرة المعارضين». وأوضح أنهم «مع أي تحرك نضالي في أي مكان وجهة، والنضال سيستمر إلى أن يتوقف الانقلاب وإلى حين استعادة المؤسسات الدستورية. والدعوة الآن هي لاستعادة الدستور والديمقراطية والحوار دون إقصاء الطرف الآخر».

من جهته، أكد وزير الزراعة الأسبق أسامة الخريجي، لـ«العربي الجديد»، أن «الحل هو بمبادرة سياسية لحلحلة الأزمة في البلاد، تتضمن إلغاء حالة الاستثناء والذهاب إلى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، إلى جانب عودة البرلمان» إلى عمله و«تشكيل حكومة إنقاذ وطني تتولى إدارة الشأن العام». وقال المدير التنفيذي لحزب «أمل» رضا بلحاج، لـ«العربي الجديد»، إن «على سعيّد الرجوع إلى المسار الديمقراطي»، مؤكداً أن «الانقلاب جريمة وتجميع السلطات والاعتداء على المؤسسات جرائم بحاسب عليها القانون». وأضاف: «هذا الطريق هو الذي سار فيه الرئيس المخلوع (زين العابدين) بن علي من حيث الاستبداد ومنع المحتجين من التظاهر، وانتهى به الأمر فاراً من البلاد». أما ناشطة رئيس مجلس النواب السوري الشواشي فاعتبرت، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «ضرب التحركات الاحتجاجية المعارضة قرارات الرئيس، ومنع المحتجين من الوصول إلى ساحة باردو، هضم لحق الشعب التونسي في ممارسة حقه الدستوري في التظاهر السلمي والتعبير عن رأيه». وأعلنت أن «الاحتجاجات قد تنتظم في الجهات في المرات المقبلة».

وقال العميد الأسبق للمحامين التونسيين عبد الرزاق الكيلاني، لـ«العربي الجديد»، إن «التونسيين يريدون دولة الحق والقانون، لكن البلاد أصبحت اليوم مهددة، لأن سعيّد يستحوذ على كل السلطات، ويحيل المواطنين على المحاكم العسكرية»، مبيناً أن «أكبر ضمان للمواطن هو دولة الحقوق والحريات، ولكن ما قام به سعيّد خلال هذه الفترة من انتهاكات وسجن المعارضين عينة تدعو للوقوف بوجهها دفاعاً عن الكرامة».

نجحت التظاهرة في اختبار المواجهة مع السلطة
(العربي الجديد)

للحديث تتمة...

تونس الغاضبة

وليد التليلي

خرج التونسيون، أمس الأحد، تعبيراً عن غضبهم من تردّي أوضاع بلادهم، وخوفهم من ضياع حريتهم ووأد ثورتهم، وتعبيراً عن رفضهم للانقلاب على أحلامهم، في بلد يشكلونه كما يريدون. بلد تم اختطافه من السياسة على مدى عقود، قبل الثورة وبعدها. وفي كل مرة يطلع عليهم خطيب ينسج من الأوهام ما ينسج، فيقعون في خطيئة تصديقه ويدفعون الثمن ندماً ودماً، بعد فوات الأوان وخسارة سنوات من عمر شبابهم وأطفالهم.

لكن التونسيين صرخوا، أمس، بوضوح أن دواء الديمقراطية لا يكون إلا بأدوات الديمقراطية وليس التفرد بالحكم، وبالحوار وليس بالقنابل المسيلة للدموع، وبالتشارك لأنه ليس من حق أي كان أن يقرر مصيرهم، لأنه يعتقد أن له الحق في التفكير نيابة عنهم. رفع التونسيون، أمس الأحد شعاراً بسيطاً وأضحاً ومباشراً «الشعب يريد ما لا تريد»، للتشديد على أن الشعب ليس فكرة ومبادرة وإنما هو أفكار متعددة ومتنوعة ومختلفة أحياناً، وليست هناك إرادة شعبية واحدة يمكن اختزالها والتحدث باسمها والتقرير نيابة عنها. وكان إصرار الناس واضحاً للإنصات إليهم.

وسماع صوتهم بأن خيارهم يمكن أن يكون مخالفاً لخيارات الرئيس ومسانديه، وليس من مجال لمعرفة الحقيقة إلا عبر صندوق الاقتراع.

وما حدث في مدينة عقارب، الأسبوع الماضي، كان مثالاً واضحاً على صمم الدولة، وأثبت فشلها وقسوتها وضيق أفقها أيضاً. فالمشكلة لم تكن مفاجئة لأحد وكانت متوقعة منذ سنوات، ومع ذلك تُركت إلى أن وقعت على رؤوس الجميع. والدولة لم تنتبه إلى أن الحوار مع الشباب كان يمكن أن يتم قبل إطلاق الغاز المسيل للدموع وخنق المواطنين، ولم يكن هناك من ضرورة لمحاصرة مدينة بكل ذلك العتاد، مع أنه في الأخير انسحبت قوات الشرطة وهدأت المدينة، وأطلق الحوار مع المحتجين، وكان يمكن أن يحصل كل ذلك لو كان هناك عقل هادئ يُفكر.

والخوف اليوم أن يتكرر الأمر ذاته في أكثر من مدينة، لأن الإشكال نفسه مطروح في أكثر من منطقة تونسية لأسباب بيئية وغير بيئية. يقول الناشط من عقارب شكري البحري إنهم «يرفضون المصب في عقارب وفي المحرص أو في أي منطقة أخرى، لأن تصدير الأزمة مرفوض»، مشيراً إلى أن «عقارب مجرد نموذج لا يجب أن يتكرر في أي منطقة قد تعيش ما عاشوه من ظلم ومعاناة مع التلوث والأمراض والموت». فما الذي لا تفهمه الدولة في هذا الكلام: مواطنون يريدون هواء نقياً، وحرية.

أسلحة بيضاء

زعمت وزارة الداخلية التونسية، في بيان، أمس الأحد، أنها «ضبطت أسلحة بيضاء بحوزة أشخاص وسط المتظاهرين» في حراك «مواطنون ضد الانقلاب»، قرب مقر البرلمان في العاصمة تونس. وأشارت الوزارة إلى أنه «تم تقديم هؤلاء بصحبة المحجوز (الأسلحة البيضاء) والصور الموثقة لذلك، ومراجعة النيابة العمومية لاتخاذ الإجراءات العدلية في شأنهم». ولم تقدم الوزارة توضيحا حول عدد الموقوفين.

أسامة الخريجي: الحل بالذهاب إلى انتخابات مبكرة في تونس

سميرة الشواشي: الاحتجاجات قد تنتظم في الجهات مستقبلاً

اضراب جوع

اكد النائب عن التلاف «الكرامة»، يسري الدالي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، ان «الاعتصامات ستستمر إلى حين فتح الطرف باتجاه البرلمان»، مشيرا الى انه «يتم تدارس امكانية دخول نواب في اضراب جوع في مقر من مقرات حقوق الانسان، للتعبير عن التضامن مع الشعب الرافض للانقلاب والداعي لتطبيق الدستور، ودفاعا عن شرعيتنا وعن المسجونين وكل ما ينتهك الديمقراطية والحرية، ووقف مشروع (الرئيس) قيس سعيّد الانقلابي».

تقرير

هل تنهي تسوية حكومية أزمة انتخابات العراق؟

بغداد ـ **سلام الجافا**

مع ترقّب إصدار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، النتائج الرسمية الكاملة لانتخابات التشريعية العامة في البلاد، بعد نحو أسبوع من إرسالها كافة نتائج التدقيق في الطعون المقدمة من القوى الخاسرة في الانتخابات إلى الهيئة القضائية للنظر فيها، وإجازة إجراءات المفوضية كما ينص القانون على ذلك، ينتظر المشهد السياسي العراقي عدة سيناريوهات متعلقة بموقف القوى الرافضة للانتخابات، ورد فعلها، خاصة مع استمرار تحشيد أنصارها أمام المنطقة الخضراء منذ أسابيع.

وقال عضو الفريق الإعلامي في المفوضية العليا للانتخابات، عماد جميل، أمس الأحد، إن «المفوضية أرسلت بشكل نهائي وكامل جميع نتائج الطعون إلى الهيئة القضائية للبت فيها، ولم يتم تسجيل أي تلاعب في نتائج الانتخابات بعد عمليات العد والفرز اليدوي. وستكون الكلمة النهائية بهذا الخصوص لدى السلطة القضائية». ولفت، في إيجاز قدمه للصحافيين في بغداد، إلى أن «النتائج كانت إيجابية، وبانتظار قرارات الهيئة القضائية لحسم الأمر. وأي قرار سيصدر عن القضاء سيكون ملزماً لنا وللجهات التي قدمت الطعون».

وتواصل القوى السياسية الحليفة لإيران، والتي نظمت نفسها أخيراً ضمنَ ما يُعرف بـ«الإطار التنسيقي للقوى السياسية الشيعية»، برعاية رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، رفضها نتائج الانتخابات وعدم الاعتراف بها، مطالبة بإعادة عمليات العد والفرز يدوياً لكل المحطات الانتخابية، البالغة 14 ألفاً. كما ذهبت قوى أخرى في المعسكر ذاته إلى المطالبة بإلغاء الانتخابات كلياً، بسبب ما تقول عنه «التزوير والتلاعب»، متهمة دولاً خارجية بالضلوع فيه.

وأكدت مصادر متطابقة في بغداد، لـ«العربي الجديد»، أنّ الوقت المتبقي على إعلان الهيئة القضائية في مفوضية الانتخابات النظر في الطعون والمصادقة عليها كخطوة أخيرة قبل الإعلان عن نتائج الانتخابات هي خمسة أيام فقط، إذ ينص القانون على أن الفترة المحددة للنظر فيها تبلغ 10 أيام عمل، ما يعني أن النتائج قد تعلن نهاية الأسبوع الحالي. وأعلنت مفوضية الانتخابات، في بيان الإثنين الماضي، الانتهاء من عمليات التدقيق في شكاوى وطعون القوى المعترضة على نتائج الانتخابات، وإرسالها إلى الهيئة القضائية المرتبطة بالمفوضية. وأكد البيان أن نتائج عمليات العد والفرز اليدوي للمحطات المشكو منها أظهرت تطابقاً في النتائج المعلنة. وأعلن أنه تم رفع نتائج النظر في الطعون وتدقيقها إلى الهيئة القضائية للانتخابات، في إشارة إلى انتهاء عمليات العد والفرز بشكل نهائي وانتقال النتائج إلى مرحلة قضائية. وبالنظر لهذا الإعلان، فإن نصف المدة المحددة التي حددها القانون للهيئة القضائية قبل المصادقة على النتائج أو ردها، وهي 10 أيام عمل، (مع احتساب العطلة الأسبوعية الممتدة على يومين)، قد انقضت من حلول اليوم الإثنين.

وفقاً للمصادر التي تحدثت مع «العربي الجديد»، فإن النتائج متطابقة، ولن يكون هناك تغيير في مقاعد الكتل السياسية التي أعلن عنها ليلة 12 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وبعد إعلان النتائج النهائية سيكون على القضاء المصادقة عليها، ليكون على البرلمان الجديد واجب دستوري للانعقاد خلال 15 يوماً من هذا الإعلان.

لكن توجهاً جديداً للقوى الخاسرة في الطعن بصحة الانتخابات أمام المحكمة الاتحادية العليا، وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد، قد يؤدي إلى تعثر المصادقة على النتائج، وانقضاء العام الحالي من دون أن يرى البرلمان الجديد النور. وقال القيادي في تحالف «دولة القانون» جاسم محمد جعفر، لـ«العربي الجديد»، إنه «سيكون للقضاء الدور الأبرز في المرحلة المقبلة من الأزمة»، مضيفاً أن «المعلومات تؤكد أن نتائج الانتخابات لن تكون مختلفة ولا تغير فيها، لذا فإن التوجه في هذه المرحلة للمحكمة الاتحادية من أجل تقديم شكوى وطعون بصحة هذه الانتخابات هو الخيار الحالي». وتابع: «هناك مصلحة ألا يكون هناك تصعيد. فأي تصعيد احتجاجي ببغداد سيؤدي إلى سقوط ضحايا، ولن يكون من صالح المتظاهرين، والحديث سيكون مع القضاء كجهة محايدة».

وتحدث سياسي، طلب عدم الكشف عن اسمه، عن أن الأزمة في طريقها إلى الحسم، بعد الموقف الإيراني الرافض لإلغاء الانتخابات أو الطعن في شرعيتها. وتوقع أن تتجه القوى الرافضة إلى القبول بتسوية واسعة لضمان حصصها الوزارية في الحكومة المقبلة، ضمن حكومة توافقية. وأعتبر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن استمرار التلويح بالتظاهرات والطعن أمام المحكمة الاتحادية «محاولة لحفظ ماء الوجه من خسارة غير متوقعة لتلك القوى»، على حد تعبيره.

في المقابل، تواصل القوى الخاسرة تحشيد المئات من أنصارها أمام بوابة المنطقة الخضراء، وقامت أخيراً بنصب خيام أمام البوابة الرئيسية للمنطقة وإغلاقها بشكل كامل، بالتزامن مع تلويح باقتحام المنطقة المحصنة والاعتصام داخلها. وتوعدت جماعة «عصائب أهل الحق»، التي تمتلك جناحاً سياسياً ضمن تحالف «الفتح» الممثل عن «الحشد الشعبي»، باتخاذ خطوات جديدة على مستوى التظاهرات ضد نتائج الانتخابات البرلمانية. وقال عضو اللجنة السياسية للجماعة، الحليفة لإيران، سعد السعدي، إن «التظاهرات مستمرة لحين إعادة الأمور إلى نصابها، وإنصاف الكتل السياسية التي تمت سرقة أصواتها».

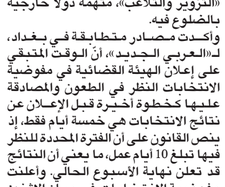

تواصل القوى الخاسرة تحشيد أنصارها أمام المنطقة الخضراء

متابعة

القوات الحكومية تستعيد المبادرة في الحديدة

عدن ـ **العربي الجديد**

استعادت قوات الحكومة اليمنية زمام المبادرة في الساحل الغربي من البلاد، وبدأت توسع عملياتها ضد الحوثيين، الذين سيطروا أخيراً على مناطق تابعة للحديدة، عقب الانسحابات الغامضة التي أمرت بها قيادة القوات المشتركة بقيادة طارق محمد عبد الله صالح. وتمكنت، أمس الأحد، قوات تابعة للحكومة اليمنية من الاقتراب من مركز مديرية التحيتا، التي سيطر الحوثيون عليها الخميس الماضي، عقب الانسحابات الغامضة التي أمرت بها قيادة القوات المشتركة بقيادة طارق صالح (ابن أخ الرئيس اليمني الراحل علي عبدالله صالح)، المدعومة إماراتياً. وقالت مصادر ميدانية في الساحل الغربي، لـ«العربي الجديد»، إن قوات من «الألوية التهامية» استعادت السيطرة على أغلب المناطق المحيطة بمركز مديرية التحيتا، من خلال استحواذها على عشرات القرى، كالفارّة والجبلية والمتينة والغويرق، وغيرها من المناطق المحيطة بمركز المديرية. وكانت قوات الحوثيين قد وصلت إلى تلك المناطق وتحصنت داخلها، بعد ضربات عسكرية وجهتها لها «الألوية التهامية» بمساندة من كتائب من «ألوية العمالقة»، وغارات لطيران التحالف.

في موازاة ذلك، تتواصل المعارك في منطقة حيس، وهي إحدى مديريات محافظة الحديدة، إضافة إلى توسع المعارك في محيط ميناء الحديدة على ساحل البحر الأحمر، الذي يحاول الحوثيون ضمه إلى المواقع والموانئ الواقعة تحت سيطرتهم. وبالإضافة لـ«الألوية التهامية» و«ألوية العمالقة»، يشارك في هذه المعارك عدد كبير من تشكيلات القوات المشتركة، بينها السلفيون و«المقاومة الجنوبية»، والقوات التي يقودها وزير الدفاع الأسبق اللواء هيثم قاسم. أما قوات «المقاومة الوطنية» و«حراس الجمهورية» التي يقودها طارق صالح، فلم تشارك في هذه المواجهات بعد.

واتهمت «الألوية التهامية» القوات المشتركة التي يقودها طارق صالح بخيانة أبناء تهامة من جديد، من خلال الانسحابات التي جرت أخيراً بأوامر من قيادة القوات المشتركة التي يقودها. وأصدرت الألوية التهامية بياناً، أمس الأحد، طالبت فيه التحالف بـ«اتخاذ موقف حازم تجاه ما حدث وفتح تحقيق في ما جرى لأبناء تهامة» بعد الانسحابات، مؤكدة أن ما حدث «امتداد لمؤامرات سابقة استهدفت المقاومة التهامية». وتهامة يقصد بها الحديدة بشكل كامل وهو اسم تاريخي يطلق عليها.

وفي السياق، قال أحد المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن «قوات الوية المقاومة التهامية تعرضت لضربة، إذ لم يتم إبلاغها بالانسحاب بشكل مسبق، لا سيما أن العديد من المقاتلين في صفوفها هم من أبناء الحديدة، وقد تعرض بعضهم للانتقام من الحوثيين الذين دخلوا مناطقهم، وقاموا بعمليات اختطاف واعتقال وتصفية وهدم ونهب لمنازلهم». وأشار المصدر، الذي اشترط عدم كشف هويته، إلى أن قيادة القوات المشتركة هي المسؤولة عما حدث. وكان دخول كل التشكيلات التي تقاتل في الساحل الغربي، رغم تعدد ولاءاتها، ضمن قيادة واحدة، قد جاء برغبة من التحالف، بعد تمكين طارق صالح خلال الفترة الماضية من قيادة هذه القوات.

ووفق قيادي ميداني، تمكنت «العربي الجديد» من لقائه عقب عودته من الساحل الغربي، أمس الأحد، فقد حاول طارق صالح خلال الفترة الأخيرة استمالة «الألوية التهامية»، واستخدم الكثير من الوسائل لإرغامها على تغيير ولائها من الشرعية إلى «المقاومة الوطنية» و«حراس الجمهورية» التي يقودها، بما في ذلك اعتقال ومهاجمة بعض أفرادها في أكثر من منطقة، لكنها رفضت. وأشار إلى أن ما جرى من انسحابات في الأيام الماضية شكل صدمة لكل القوات في الساحل الغربي، لأن أغلبها لم يتبلغ بهذا الأمر، ولم توضع خطة للانسحاب وإعادة التموضع، خصوصاً أن الحوثيين لم ينفذوا الجزء الخاص بهم من اتفاق استوكهولم الذي تذرعت به قيادة القوات المشتركة لتبرير قرارها. ولفت إلى أنه بينما لم تبلغ فصائل القوات المشتركة بخطوة الانسحاب، كان الحوثيون لديهم علم مسبق، وهو ما أثار حفيظة القوات التي تقاتل في الساحل الغربي، وفي مقدمتها «الوية العمالقة» و«الوية المقاومة التهامية» و«السلفيين».

وأضاف أنه عقب ذلك، سعت هذه القوات إلى ترتيب صفوفها من جديد ومن وشن عمليات عسكرية جديدة عكسية، من دون الاعتماد على قوات طارق صالح. وأكد أن التشكيلات العسكرية التي تعمل ضمن القوات المشتركة تمكنت من استعادة زمام المبادرة، وبدأت توسع عملياتها العسكرية في كل الجبهات، باستثناء قوات صالح التي لم تدخل المواجهات. وأوضح القيادي الميداني أن توجيهات من الحكومة اليمنية صدرت من أجل استعادة كل المناطق التي سيطر عليها الحوثيون، فضلاً عن الطلب من التشكيلات العسكرية إعادة التنسيق فيما بينها، وتوفير غرف عمليات متنقلة ومتطورة، تزامناً مع إسناد جوي كبير من طائرات التحالف ساعد القوات المشتركة على تأمين مواقع دفاعية قبل أن تتحول منذ أمس الأول إلى حالة الهجوم. وأوضح أنّ القوات التي حررت الحديدة سابقاً قبل اتفاق الرياض، هي التي تتولى حالياً عملية استعادة المناطق.

توشّع محيط المعارك بين القوات الحكومية والحوثيين (صالح العبيدي/فرانس برس)

مرور الكرام

موال كورونا الحزين في مصر

وائل قنديل

خبران في توقيت واحد، الأول من مصر والثاني من أميركا، بشأن قضية واحدة: فيروس كورونا.

في مصر تعلن الحكومة على لسان المتحدث الرسمي باسمها عن قرار رسمي بحرمان المواطن من الحصول على الخدمات الأساسية من الجهات الحكومية، إذا لم يحصل على جرعة أولى من لقاح كورونا اعتباراً من 1 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

الخبر الثاني من الولايات المتحدة الأميركية ويقول إن محكمة فيدرالية، أيّدت يوم الجمعة تعليق تطبيق أمر أصدره الرئيس الأميركي جو بايدن يجبر الشركات الكبرى على تطعيم موظفيها ضد فيروس كورونا، قائلة إن الأمر «يتجاوز بشكل صارخ» سلطات الإدارة، وقال القاضي كورت إنجلهارت إن «الأمر يهدد بالحد بشكل كبير من حرية الأفراد المترددين في الاختيار بين الوظيفة واللقاح».

تقول الأرقام إن نحو 68% من سكان الولايات المتحدة و81% من البالغين، تلقوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاحات المضادة حتى الآن، بينما في مصر فمن العبث أن تسأل عن أرقام أو نسب صحيحة، في ظل غياب ثقة الناس في الحكومة، وانعدام الثقة وغياب الصدق من جانب الحكومة تجاه المواطن، الذي يجد نفسه متهماً بالمسؤولية عن كارثية الوضع، سواء حصل على اللقاح أو لم يحصل عليه.

قبل أسبوعين أبعدت وزيرة الصحة هالة زايد، ومعها كبار القيادات في الوزارة، مع إحالتهم للتحقيق في وقائع فساد خاصة بمشكلة فيروس كورونا في مصر، ومن ثم يصبح من العبث في هذه الحالة مطالبة المواطن، أو التوقع منه التعاطي بأي قدر من الثقة مع بيانات الحكومة وإجراءاتها المتعلقة بلقاحات فيروس كورونا، فكيف يكون منطقياً أن تتوقع من مواطن تصديق ما يقال له عن التلقيح وهو يرى بأم عينيه تساقط كل من كانوا يقولون له كلاماً وردياً ومعسولاً عن السيطرة على الوباء، في بئر الفساد المالي والإداري؟ ثم ينظر حوله فيجد حيرانه ومعارفه القريبين يرحلون بأعداد مخيفة، بينما الحكومة تواصل الإصرار على تقديم أرقام للإصابات والوفيات يسخر منها العالم والمنطق والطب وعلم الإحصاء؟

في بداية ظهور الوباء، قبل نحو عامين كانت الصورة في مجملها تنطق بأن ثمة احتقاراً واستهتاراً غير عاديين بأرواح الناس في مصر، في ظل تعمد السلطات ممارسة الكذب على شعبها وعلى العالم كله، بإصرارها على النفي القاطع للروايات الدولية التي تحدثت عن استقبال حالات إصابة بالفيروس قادمة من مصر، وتمسكها بأن مصر خالية تماماً من كورونا، لتبدأ في ما بعد في تأليف رواية جديدة عن ظهور حالات قفزت بمصر في غضون ساعات إلى المركز الرابع في جدول الدول العربية الأكثر إصابة بكورونا. الثابت أن السلطات المصرية منذ البداية تعاملت مع الأزمة بكثير من الأكاذيب رديئة الصنع، والحركات الاستعراضية الرخيصة في لحظة تتطلب أقصى درجات الاحترام للعلم والتخطيط والشفافية، ذات ليلة سمعت الوزيرة التي تمت إقالتها أخيراً في مداخلة مع المذيع عمرو أديب يعطيان السلطات البريطانية دروساً في مواجهة الوباء، ويستغربان إدراج مصر على القائمة الحمراء ضمن الدول الأكثر خطراً، ثم تتسال الوزيرة باندهاش: كيف تحرم السلطات البريطانية نفسها من التعلم من التجربة المصرية الرائدة في السيطرة على الوباء؟ وبالعودة إلى إعلان المتحدث باسم الحكومة البدء في حرمان المواطن من حقوق وخدمات المواطنة، إذا اختار الامتناع عن تلقي اللقاح.

فهذا ليس سوى تكريس لمنهج السلطات المصرية في مواجهة الوباء والذي وصفته من قبل بأنه يقوم على معادلة لا مثيل لها في العالم: المواجهة بأقل من 10% طبّاً وأكثر من 90% إجراءات أمنية وعسكرية ودجلاً وشعوذة.

الحدث

يثير ترشح سيف الإسلام القذافي لرئاسة ليبيا، وقبول مفوضية الانتخابات ترشحه، أسئلة كثيرة قانونية وسياسية، علماً أنه مطلوب للجنائية الدولية، وصادر بحقه حكم بالإعدام في الداخل. وتؤكد عبثية السياسة في ليبيا، أن جميع الاحتمالات واردة، ومنها إطاحة الانتخابات

ترشح القذافي الابن الثورة المضادة تتقدم في ليبيا

طرابلس ـ **العربي الجديد**

في مشهد من شأنه إضفاء المزيد من الارتباط وخلط الأوراق في الساحة الليبية على مقربة من الانتخابات الرئاسية المقررة في البلاد في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، أعاد فيديو تقديم سيف الإسلام القذافي، نجل العقيد الراحل معمر القذافي، ترشحه للرئاسة في مركز مفوضية الانتخابات في سبها، جنوب البلاد، ليبيا، أكثر من عقد إلى الوراء، بعد سقوط نظام والده إثر الثورة الليبية التي أطاحته بدعم دولي، وتوارى القذافي الابن الذي كان مرشحاً لخلافة أبيه في منطقة الزنتان غرب ليبيا، وبحمايتها، ما تبع ذلك من حرب طويلة بين فرقاء ليبيين تناحروا للسيطرة على السلطة. وكان لافتاً أمس، إسراع المفوضية العليا للانتخابات، إعلانها قبول ترشح سيف الإسلام، المطلوب للجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، فيما توارت أنباء عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن عودة بشير صالح، سكرتير القذافي الأب، والملقب بـ«العلبة السوداء» لمعمر القذافي، إلى البلاد، بعد هروبه منها لأكثر من عقد. وقدّم سيف الإسلام أوراق ترشحه إلى الرئاسة، فيما كان أيضاً ابن اللواء الليبي المتقاعد، خليفة حفتر، صدام حفتر، في الجنوب الليبي، الذي يسعى حفتر إلى استمالته وتكريس نفوذ له فيه. وعلى مقربة من الانتخابات الليبية، التي تشدد جميع الدول الغربية والإقليمية صاحبة النفوذ في ليبيا، على ضرورة إجرائها في موعدها، لإنهاء المرحلة الانتقالية، ليس معروفاً بعد الأوراق التي يملكها سيف الإسلام في يده، للذهاب نحو الترشح للرئاسة، علماً أنه لمّح إلى ذلك في مقابلة أولى له مع صحيفة «نيويورك تايمز»، نشرت الصيف الماضي وقالت الصحيفة إنها أجريت في شهر رمضان الماضي (مايو/أيار)، إلى إمكانية ترشحه، فيما ظلّت التكهنات تدور حول إمكانية دعمه لمرشح آخر. وفيما يبدو المشهد الليبي معقداً، مع استنزاف الحرب الطويلة لليبيين الذين لم يستفيدوا بعد من مقدرات بلادهم، التي تحولت إلى ساحة صراع دولي، يعول القذافي الابن على فشل الثورة الليبية حتى الآن في تحقيق طموحات الشعب الليبي، من دون اتضاح صورة الأطراف الدولية الداعمة له، في إطار استراتيجية الثورة المضادة، التي تشهدها دول الربيع العربي بنسختيه الأولى والثانية. ويترقب الليبيون، استكمال مفوضية الانتخابات لقبول طلبات الترشح للرئاسة، والتي قد يكون في لائحتها أيضاً اسما حفتر ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، الذي اختار منذ فترة التقليل من ظهوره السياسي.

وفيما لا يزال المشهد الانتخابي في ليبيا منشغلاً بجدل القوانين الانتخابية وفرص إجراء الانتخابات من عدمها، ظهر سيف الإسلام القذافي، ليقدم أوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية من سبها. وأكد مدير إدارة التواصل والتوعية في المفوضية العليا للانتخابات، خالد المنّاعي، تقدم سيف الإسلام بأوراق ترشحه، وقالت المفوضية إن الأخير تقدم بمستندات ترشحه لمكتب الإدارة الانتخابية سبها، «مستكملاً جميع المسوغات القانونية بحسب القانون رقم واحد الصادر عن مجلس النواب بشأن انتخاب رئيس الدولة»، كما تسلّم بطاقته الانتخابية من المركز الانتخابي المسجل به. وأعلنت المفوضية في وقت لاحق قبول أوراق المرشحين للرئاسيات، عبد الحكيم بعيو (قدّم أوراق ترشحه في طرابلس) وسيف الإسلام، وتوقعت أن تشهد الأيام المقبلة تقدم مزيد من المرشحين حال استكمال مسوغاتهم القانونية. وكان رئيس المفوضية عماد السايح، قد ترك الباب مفتوحاً، في وقت سابق، أمام إمكانية قبول ترشح سيف الإسلام، قائلاً «إذا توفرت فيه الشروط» اللازمة. ومن بين الشروط التي كانت أعلنتها المفوضية العليا للترشح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ضرورة إحضار المرشح شهادة للبراءة من المخالفات الجنائية والقانونية.

> طالب الادعاء العسكري الليبي بوقف ترشح القذافي وحفتر
>
> الجنائية الدولية: أمر القبض بحق القذافي لا يزال ساريا

وظهر سيف الإسلام، في فيديو تمّ تداوله أمس، داخل المركز الانتخابي في سبها، وهو يتمم إجراءات ترشحه، وكان محاطاً بموظفي المركز الانتخابي، وتبادل معهم الحديث. وتلا سيف الإسلام، كما أظهر الفيديو، آيتين قرآنيتين، منهما «ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين».

ولم ينتظر مكتب الادعاء العسكري العام في ليبيا، طويلاً، للتحرك ضد خطوة القذافي الابن، إذ طالب مفوضية الانتخابات بوقف إجراءات ترشح سيف الإسلام وخليفة حفتر «إلى حين امتثالهما للتحقيق»، وذلك قبل إعلان المفوضية قبول ترشح الأول. ووجه وكيل النيابة في مكتب المدعي العام العسكري، محمد غرودة، رسالة إلى رئيس المفوضية، حملها فيها «المسؤولية القانونية في حال مخالفة ذلك، مع ضرورة موافاتنا بما يفيد الاستلام والإجراءات المتخذة من قبلكم». وأوضح غرودة أن «القضايا المرفوعة ضد سيف القذافي وحفتر تتعلق بقتل مواطنين في منطقة إسبيعة (جنوبي طرابلس) في عام 2019 من قبل المجموعة المسلحة فاغنر (مرتزقة شركة فاغنر العسكرية الروسية)». متحدثاً أيضاً عن «ملف قضية قتل 26 طالباً في الكلية العسكرية بطرابلس، وواقعة قصف مقر الهجرة غير الشرعية في تاجوراء، وقصف مدينة الزاوية»، وهي ملفات متهم فيها حفتر، وحيث إن «أوامر بالضبط والإحضار قد صدرت» بحق الرجلين. وكان مكتب المدعي العام العسكري الليبي (تابع لوزارة الدفاع) قد أصدر في 11 أغسطس/آب الماضي، أمراً في جرائم قتل واستعانته بمرتزقة.

من جهته، قال المتحدث باسم المحكمة الجنائية الدولية، فادي العبدالله، إن أمر القبض بحق سيف الإسلام الصادر منذ عام 2011 «لا يزال ساريا ولم يتغير»، مضيفاً بحسب ما نقلت وكالة «الأناضول»، أن «المحكمة لا تعلق على الشؤون السياسية». وكان المشاركون في مؤتمر باريس الدولي بشأن ليبيا، الذي عقد يوم الجمعة الماضي، قد أكدوا في بيانهم الختامي، عزمهم فرض عقوبات على الأفراد الذين «سيحاولون القيام بأي عمل من شأنه أن يعرقل أو يقوض الانتخابات المقررة في ليبيا»، سواء أكانوا داخل البلاد أو خارجها.

وتعليقاً على ترشح القذافي الابن، رأى الناشط السياسي من سبها، رمزي المقرحي، أن تقدم الأخير بالترشح للرئاسة من سبها، وراءه سببان، موضحاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «السبب الأول يتعلق بالجانب الأمني، فلم يكن بإمكان سيف الإسلام القيام بذلك في طرابلس التي تسيطر عليها مجموعات مسلّحة وسياسية تطالب بضرورة محاكمته، ولا في بنغازي التي تسيطر عليها مليشيات حفتر»، مضيفاً أن السبب الثاني «يتعلق بالثقل الانتخابي في الجنوب، حيث لا تزال الكثير من القبائل ولفت الحداد إلى الجدل الكبير الصاحب لإمكانية ترشح حفتر، والبيانات التي صدرت في غرب ليبيا والتي وصلت إلى حدّ التهديد باستخدام السلاح لرفض الانتخابات، معتبراً «أننا أصبحنا نتحدث الآن عن سيف الإسلام الذي تجمع الأغلبية في البلاد على رفضه سياسياً، لذا فإن التداعيات ستكون أكثر خطورة». وحذّر من مخاوف ظهور سيف الإسلام في الجنوب الليبي، والذي من شأنه أن «يضيف نتائج 11 عاماً من الثورة التي أثقلت كاهل الليبي، جعلته يمضي في خطوته، وقد تشكل بوادر نجاح لحملته الانتخابية».

لكن الباحث الليبي في الشأن القانوني أحمد العاقل، اعتبر أن الجنوب الليبي لا يشكل ثقلاً سكانياً كبيراً لدعم سيف الإسلام في حملته، لافتاً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «محكمة الاستئناف لم تسقط الحكم السابق بحق سيف الإسلام (إعدام بالرصاص) وهو لم يستأنف الحكم الذي لا يزال قائماً، والذي يقابله قرار العفو العام الذي صدر عن مجلس النواب في زمن التجاذبات والصراعات السياسية (عام 2015)». وكانت المحكمة العليا في طرابلس قد أدانت سيف الإسلام منتصف عام 2017 وحكمت عليه بالإعدام غيابياً، فيما أعلنت مجموعة الزنتان الجبلية، عن اطلاق سرحه في يونيو/حزيران 2017، مشيرة إلى أن قرارها جاء بناء على مخاطبة من وزارة العدل في الحكومة المنبثقة عن مجلس النواب، على خلفية إصدار المجلس قرار العفو العام عن كل المطلوبين للقضاء.

من جهته، اعتبر الأكاديمي الليبي وأستاذ العلوم السياسية، خليفة الحداد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن سيف الإسلام لا يرغب في مواصلة طموحه لخلافة والده، بل هدفه «إفشال العملية الانتخابية». بالإضافة إلى الجدل الكبير الصاحب لإمكانية ترشح حفتر، والبيانات التي صدرت في غرب ليبيا والتي وصلت إلى حدّ التهديد باستخدام السلاح لرفض الانتخابات، معتبراً «أننا أصبحنا نتحدث الآن عن سيف الإسلام الذي تجمع الأغلبية في البلاد على رفضه سياسياً، لذا فإن التداعيات ستكون أكثر خطورة». وحذّر من مخاوف ظهور سيف الإسلام في الجنوب الليبي، والذي من شأنه أن «يضيف نتائج 11 عاماً من الثورة التي أثقلت كاهل الليبي، جعلته يمضي في خطوته، وقد تشكل بوادر نجاح لحملته الانتخابية».

لكن الباحث الليبي في الشأن القانوني أحمد العاقل، اعتبر أن الجنوب الليبي لا يشكل ثقلاً سكانياً كبيراً لدعم سيف الإسلام في حملته، لافتاً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «محكمة الاستئناف لم تسقط الحكم السابق بحق سيف الإسلام (إعدام بالرصاص) وهو لم يستأنف الحكم الذي لا يزال قائماً، والذي يقابله قرار العفو العام الذي صدر عن مجلس النواب في زمن التجاذبات والصراعات السياسية (عام 2015)». وكانت المحكمة العليا في طرابلس قد أدانت سيف الإسلام منتصف عام 2017 وحكمت عليه بالإعدام غيابياً، فيما أعلنت مجموعة الزنتان الجبلية، عن اطلاق سرحه في يونيو/حزيران 2017، مشيرة إلى أن قرارها جاء بناء على مخاطبة من وزارة العدل في الحكومة المنبثقة عن مجلس النواب، على خلفية إصدار المجلس قرار العفو العام عن كل المطلوبين للقضاء.

من جهته، اعتبر الأكاديمي الليبي وأستاذ العلوم السياسية، خليفة الحداد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن سيف الإسلام لا يرغب في مواصلة طموحه لخلافة والده، بل هدفه «إفشال العملية الانتخابية». بالإضافة إلى الجدل الكبير الصاحب لإمكانية ترشح حفتر، والبيانات التي صدرت في غرب ليبيا والتي وصلت إلى حدّ التهديد باستخدام السلاح لرفض الانتخابات، معتبراً «أننا أصبحنا نتحدث الآن عن سيف الإسلام الذي تجمع الأغلبية في البلاد على رفضه سياسياً، لذا فإن التداعيات ستكون أكثر خطورة». وحذّر من مخاوف ظهور سيف الإسلام في الجنوب الليبي، والذي من شأنه أن «يضيف نتائج 11 عاماً من الثورة التي أثقلت كاهل الليبي، جعلته يمضي في خطوته، وقد تشكل بوادر نجاح لحملته الانتخابية».

لكن الباحث الليبي في الشأن القانوني أحمد العاقل، اعتبر أن الجنوب الليبي لا يشكل ثقلاً

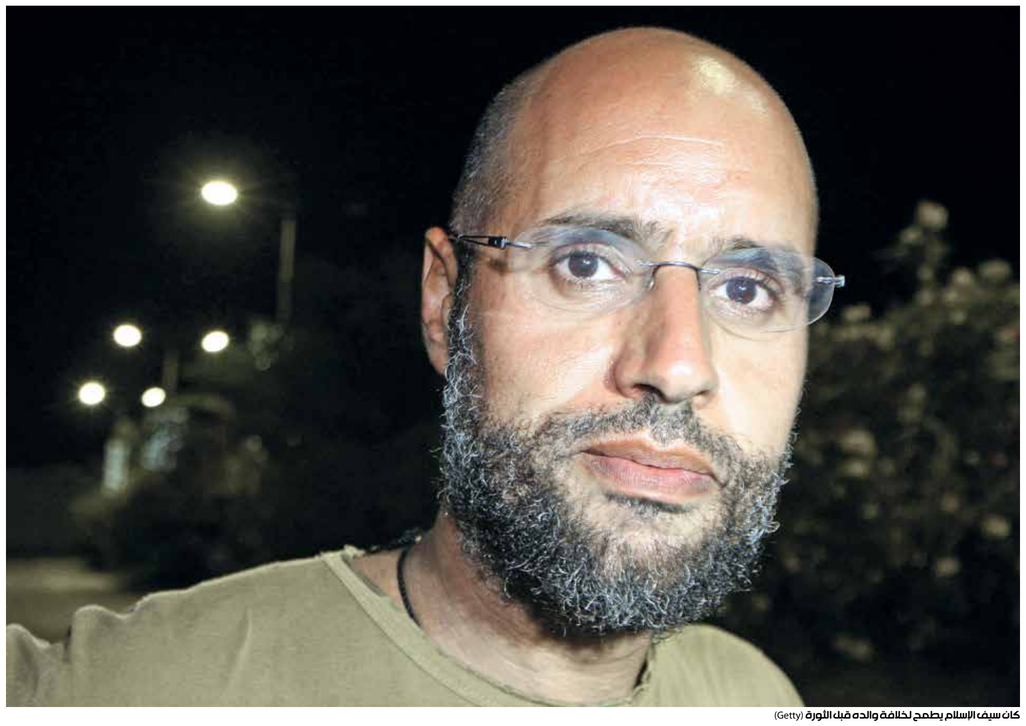
كان سيف الإسلام يطمح لخلافة والده قبل الثورة (Getty)

انتخابات متزامنة

طالب المجلس الرئاسي الليبي، أمس الأحد، بضرورة إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية متزامنة، واتخاذ كل ما يلزم لتحقيق عملية انتخابية شاملة لتعزيز فرص بناء الثقة بين الأطراف الليبيين. وطالب المجلس بضرورة إجراء انتخابات نزيهة وشفافة لقطع طريق أي محاولات للتزوير والانقلاب عليها بدعاوى مختلفة»، مرحبا بنتائج مؤتمر باريس الليبي، الذي جاء في وقت مفصلي يتطلع فيه الليبيون لرسم مستقبل بلادهم بانتقال سلمي للسلطة».

شرق غرب

واشنطن تحذّر الصين عشية قمة بايدن ـ شي

وجّهت الولايات المتحدة، أول من أمس السبت، تحذيراً جديداً إلى الصين بشأن تايوان، وذلك قبل القمّة الافتراضية المقررة اليوم الإثنين بين الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره الصيني شي جين بينغ. وأعرب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في اتصال مع نظيره الصيني وانغ يي، عن «قلقه إزاء الضغط العسكري والدبلوماسي والاقتصادي المتواصل لجمهورية الصين الشعبية ضد تايوان»، داعياً بكين «إلى الانخراط في حوار هادف» لحل خلافاتها مع تايبيه «سلمياً ووفقاً لرغبات الشعب في تايوان ومصالحه».

(فرانس برس)

«داعش» يتبنى هجوماً على الشرطة الباكستانية

قتل جنديان باكستانيان، أمس الأحد، في هجوم لمسلحين في إقليم بلوشستان، جنوب غربي باكستان. من جهته، أعلن تنظيم «داعش» عبر تطبيق «تيليغرام»، أمس، مسؤوليته عن تفجير عبوة ناسفة داخل ثكنة للشرطة الباكستانية في منطقة باجور في إقليم خيبربختونخوا، أول من أمس، ما أدى إلى مقتل ضابط وعنصر من الشرطة الباكستانية، بحسب بيانه.

(رويترز)

الصومال: إحباط هجوم لـ«الشباب»

أعلن الجيش الصومالي، أمس الأحد، مقتل 3 من عناصر حركة «الشباب» المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، أثناء محاولتهم شنّ هجوم على مطار مدينة براوي في إقليم شبيلي السفلى، جنوبي البلاد. وقالت وكالة الأنباء الصومالية إن الجيش استولى خلال العملية على معدات عسكرية تابعة لعناصر الحركة، فيما أشار قائد الجيش الصومالي، اللواء أودا يوسف راغي، إلى تكبد عناصر «الشباب» خسائر فادحة من حيث أعداد القتلى.

(قنا)

تقرير

النظام وتسوية دير الزور: ضغط على «قسد»

يروج النظام السوري لبدء عمليات «تسوية» في محافظة دير الزور، في محاولة للضغط على «قسد»، فيما تؤكد الأخيرة استمرار الدعم الأميركي لها

امين العاصي

بدأت أجهزة النظام السوري الأمنية الترويج لما تسميه بـ«التسوية» في محافظة دير الزور، في أقصى شرقي سورية، في خضم تحركات سياسية وعسكرية من الأطراف الفاعلة في الملف السوري، لتجنّب تصعيد عسكري جديد في شرقي الفرات وتثبيت خريطة السيطرة الحالية. وتعد محافظة دير الزور واحدة من كبريات المحافظات السورية لجهة المساحة، والتي تتجاوز 30 ألف كيلومتر مربع، تسيطر عليها قوى عدة، حيث تسيطر «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) على ريف المحافظة الواقع شمالي نهر الفرات، بينما يسيطر النظام والإيرانيون على القسم الواقع جنوبي النهر. وتقع المدن الكبرى في المحافظة تحت سيطرة النظام والإيرانيين، وهي: دير الزور التي تحمل المحافظة اسمها، ومدينتا البوكمال والميادين اللتان تقعان تحت سيطرة مباشرة من المليشيات الإيرانية. في المقابل، تسيطر «قسد» على أهم وأكبر حقول النفط والغاز في المحافظة، وأبرزها حقلا «العمر» و«الكونيكو»، الواقعان شمالي النهر ضمن ما بات يُعرف اصطلاحاً بشرقي الفرات. وذكرت وكالة «سانا» للأنباء التابعة للنظام، أمس الأحد، أنه «بدأت في محافظة دير الزور عملية التسوية الشاملة الخاصة بأبناء المحافظة، والتي تشمل كلّ من لم تتلطخ يداه بالدماء من المدنيين المطلوبين والعسكريين الفارين والمتخلفين عن الخدمتين الإلزامية والاحتياطية»، وفق الوكالة.

من جهتها، بيّنت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن النظام «يهوّل إعلامياً في ملف ما يسمّى بالمصالحات التي يجريها»، موضحة أن مراكز التسويات تقع ضمن منطقة سيطرة النظام، وليس في مناطق سيطرة قسد». وقالت المصادر إنه على الرغم من ذلك، فإن «الإقبال ضعيف على مراكز التسويات، والصور التي تنشرها وسائل إعلام النظام لا تعبّر عن الواقع على الإطلاق». واعتبرت بدء النظام إجراء التسويات في محافظة دير الزور «محاولة منه لإيهام الأهالي الخارجين عن سيطرته بأن هذا الوضع لن يستمر طويلاً، وأنه في طريقه للعودة مجدداً إلى ريف المحافظة الخاضع حالياً لقوات قسد».

وفي هذا السياق، رأى الناشط الإعلامي في ريف دير الزور، أبو عمر البوكمالي، أن النظام «يعتمد على عدد من الوجهاء في عموم المحافظة من أجل دفع الشباب إلى إجراء التسويات»، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن النظام «يفبرك إعلامياً ما يجري، حيث جلب عدداً كبيراً من عناصر مليشيات الدفاع الوطني لتصويرهم أمام مراكز التسويات، للإيحاء بأن هناك إقبالاً على هذه المراكز». وأشار أبو عمر البوكمالي إلى أن «النظام ليس بحاجة إلى هؤلاء الذين يجرون تسويات، بل هم عبء عليه»، معتبراً أن الرسالة «مفادها بأن محافظ دير الزور «باتت آمنة»، وأن «هناك إقبالاً على العودة إلى مناطق سيطرته، وهذا أمر مناف تماماً للواقع». كما رأى أن النظام «سيضغط باتجاه تجنيد الشباب الذين يجرون تسويات للانضمام إلى مليشياته»، لافتاً إلى أن النظام «لن يغفر للذين عارضوه، خصوصاً ممن كانوا ضمن فصائل المعارضة السورية، وسوف يتخلص منهم تباعاً ويشتي الطرق والوسائل».

> عبدي: خريطة السيطرة لن تتغير قبل التسوية الشاملة

وفي تصريحات تلفزيونية صدرت عنه أمس الأحد، أكد قائد قوات «قسد»، مظلوم عبدي، أن خريطة السيطرة «لن تتغير في شرقي الفرات قبل التوصل إلى تسوية شاملة للقضية السورية»، مضيفاً أن واشنطن وموسكو «تعارضان شنّ أي عملية عسكرية تركية في شمال سورية». وقال عبدي إن النظام «يريد تسوية الأوضاع في شرقي الفرات على طريقة المصالحات التي أجريت في مناطق سورية، لكن الأمر مختلف هنا، لسنا مثل درعا والغوطة». وشدّد على أن «الحل سياسي في شرقي الفرات، لدينا مائة ألف مقاتل لحماية المنطقة، وإدارة ذاتية تدير المنطقة منذ 10 سنوات». وكان النظام السوري قد أجرى تسويات في العديد من المناطق السورية في درعا وفي ريف دمشق وريف حمص الشمالي، إلا أنه لم يلتزم بمضمونها.

وتعليقاً على إعلان النظام، رأى الباحث السياسي في مركز «الحوار السوري»، أحمد القربي، أن النظام السوري «يعتمد أسلوب التسويات كبديل عن فكرة الانتقال السياسي»، مضيفاً أن النظام «يريد الإيحاء للمجتمع الدولي بأن هذا هو الحل الذي يحقق الاستقرار، وذلك من دون إحداث تغيير سياسي حقيقي». واعتبر القربي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن التسويات «رسالة لقوات قسد عنوانها أن النظام يتغلغل في مناطق سيطرتها ويجذب المكون العشائري، ما يُعدّ ضغطاً على هذه القوات، كما أنها رسالة إلى واشنطن مفادها أنه قادر على اختراق المناطق التي تقع تحت نفوذها».

على صعيد آخر، تتوالى المحاولات لتخفيف التصعيد بين قوات «قسد» المدعومة من التحالف الدولي من جهة، وبين الجانب التركي، خصوصاً في منطقة شرقي نهر الفرات، كما يستغل النظام وروسيا التهديدات التركية في الضغط على «قسد»، على الرغم من تجميد أنقرة مخطط عمليتها في المنطقة. وقالت صحيفة «الوطن» التابعة للنظام، أمس، إن القوات الروسية نشرت منظومة الدفاع الجوي الروسي «إس 300» داخل مطار الطبقة العسكري في ريف الرقة الغربي والخاضع لـ«قسد». وأشارت إلى أن نشر المنظومة يأتي لحماية الطائرات المشاركة في الخدمة القتالية في مطار القامشلي، ولضمان السيطرة على المجال الجوي لمناطق شمالي وشمال شرقي سورية. وأكدت أن روسيا «رفدت قواتها في مطار منغ شمالي حلب ومطار القامشلي بتعزيزات نوعية لسلاح الجو». واعتبرت أن التحركات العسكرية الروسية هي وراء تراجع الجانب التركي عن شن عملية عسكرية جديدة في شمالي سورية لوّح بها كثيراً أخيراً». وفي السياق، تشهد منطقة شرقي نهر الفرات تحركاً سياسياً وعسكرياً عنوانه الرئيسي الحيلولة دون اختلاط الأوراق مجدداً في شمال شرقي سورية، بسبب توغل تركي جديد والإبقاء على خريطة السيطرة وخطوط التماس كما هي عليه منذ أواخر 2019. وذكرت وسائل إعلام كردية أن وفداً من الخارجية الأميركية برئاسة إيثان غولدريتش، نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، عقد أول من أمس اجتماعاً مطولاً مع قائد قوات «قسد» تناول الأوضاع في المنطقة. وأضافت أن الوفد أكد خلال اللقاء على أهمية الحفاظ على اتفاقية خفض التصعيد ووقف النار في المنطقة وسورية عموماً، ومواصلة الجهود لإلحاق الهزيمة النهائية بـ«داعش». وفي حديث لـ«العربي الجديد»، قال مسؤول المركز الإعلامي في «قسد»، فرهاد شامي، إن الوفد الأميركي التقى مجلس سورية الديمقراطية (الجناح السياسي لـ«قسد»)، ومسؤولين في الإدارة الذاتية، مشيراً إلى أن الزيارة كانت «خاطفة».

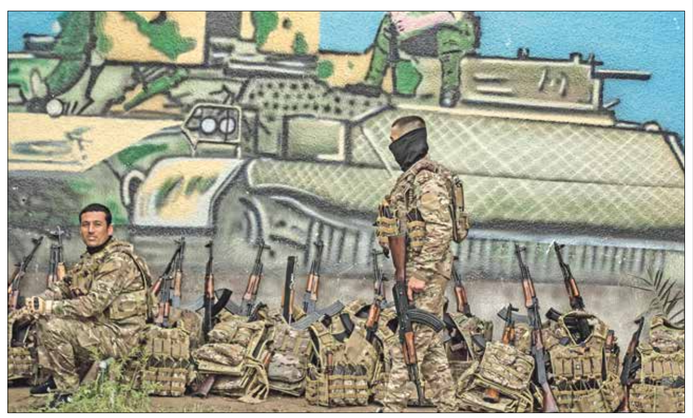
تسيطر «قسد» على ريف المحافظة (دليل سليمان/فرانس برس)

خاص

اتصالات لإرساء لوبي عربي داعم للبرهان... وحمدوك يتمسك بشرط الإفراج عن المعتقلين

مصر تحاول إنقاذ جنرالات السودان

يجري مسؤولون في مصر اتصالات مع السعودية والإمارات لتشكيل لوبي ضغط لإنقاذ عسكر السودان من ورطة انقلابهم، إذ تعتبر القاهرة الجنرال عبد الفتاح البرهان ضامناً لمصالحها، فيما رد رئيس الحكومة السودانية عبد الله حمدوك على محاولات القاهرة إعادته للحكم بشرط الإفراج عن المقبوض عليهم قبل بحث أي حل للأزمة

القاهرة، الخرطوم ـ **العربي الجديد**

يسعى النظام المصري، جاهداً، إلى إنقاذ عسكر السودان من فشل انقلابهم ضد الحكومة المدنية، والذي نفّذوه في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والسيطرة على التداعيات المنتظرة لحالة الانهيار التي قد تلحق بالمشهد السوداني برمّته، وما قد يرتبه من أزمات متلاحقة للقاهرة. وفي هذا السياق، قالت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، إن وفداً مكوناً من ثلاث شخصيات مصرية رفيعة المستوى، يعملون على إدارة الملف السوداني، بإشراف شخصي من رئيس جهاز الاستخبارات العامة، اللواء عباس كامل، زار رئيس الوزراء (في الحكومة السودانية التي أعلن رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان حلّها) عبد الله حمدوك في مقر إقامته، حيث يخضع للإقامة الجبرية، وعرض عليه التوصل إلى صيغة تضمن خروج جميع الأطراف الحالية من المأزق الراهن، من دون الدخول في مزيد من الخسائر.

وأضافت المصادر، أن المسؤولين في مصر انخرطوا، طوال الأيام الثلاثة الماضية، في اتصالات مع مسؤولين رفيعي المستوى في كلّ من السعودية والإمارات، في محاولة لمنع انهيار الموقف، وتحوله ضد البرهان، في ظلّ الضغوط الأميركية والأوروبية الشديدة عليه. وكشفت المصادر أن الهدف من التنسيق مع الجانبين الإماراتي والسعودي، على الرغم من التباين بين القاهرة وأبوظبي أخيراً حول الملف السوداني، هو تكوين لوبي ضغط لامتصاص الضغط على البرهان، ومحاولة كسب مزيد من الوقت لإقناع حمدوك والمكونات المدنية في «قوى الحرية والتغيير»، بأن الوقت لا يزال متاحاً لحل سياسي للأزمة من دون الدخول في دوامة التظاهرات والانفلات.

وأوضحت المصادر أن الوفد المصري الذي زار حمدوك، عرض عليه القبول بالعودة إلى رئاسة الحكومة الجديدة، وتغيير عدد من الوجوه القديمة التي أساءت للمؤسسة العسكرية السودانية. وأشارت المصادر إلى أن حمدوك تمسك بإطلاق سراح كافة المقبوض عليهم، قبل الشروع في أي حديث يرتبط بالتباحث حول حلول للأزمة الراهنة، كاشفة أيضاً عن أنه شدّد على ضرورة تقديم بعض المتورطين في الأحداث الأخيرة (الانقلاب) للمحاكمات، حتى يكونوا بمثابة عبرة لمن يفكر في أيّ مرحلة مقبلة في الانقلاب على اختيارات الشعب. وقالت المصادر إن حمدوك طالب برفع الإقامة الجبرية عنه أيضاً، قبل الحديث عن حلول، مؤكداً أنه ينبغي على الوسطاء أن يزيلوا مخلفات الانقلاب إذا ما أرادوا حلاً ينقذ حلفاءهم في الداخل السوداني. وحول ما إذا كان تمّ الاتفاق بين الوفد المصري وحمدوك بشأن مخرجات قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، شهد أي تقدم، أوضحت المصادر أن هناك تكتماً بشأن نتائج اللقاء.

طالب حمدوك بتحريره من الإقامة الجبرية (الشاذلي/فرانس برس)

لافتة في الوقت ذاته إلى أن حمدوك قدّم تعهدات للقاهرة وللأطراف الخليجية التي يصفها بـ«المتورطة في الأحداث الأخيرة»، بعدم الإضرار بمصالحها.

وأشارت المصادر إلى أن هناك مخاوف من جانب السعودية، بشأن مصير القوات السودانية المشاركة في عملية «عاصفة الحزم» في اليمن. وقالت المصادر إن القاهرة والرياض تشعران بمزيد من القلق بشأن الوضع في السودان، خشية انزلاق الأوضاع إلى مزيد من الانتهاكات كلّما تصاعد الضغط الدولي على البرهان بالشكل الذي يؤدي في النهاية للإطاحة به، مشيرة إلى أن «القلق المصري متعدد المحاور: فتارة بشأن مستقبل السودان الذي يمثل أمناً قومياً لمصر عند الحدود الجنوبية، وتارة أخرى بسبب أزمة سدّ النهضة، التي تخشى القاهرة من تولي أطراف للمسؤولية في السودان والتي قد تعادي المصالح المصرية».

وكشفت المصادر أن القاهرة بالتنسيق مع الإمارات والسعودية، أكدت للإدارة الأميركية في سلسلة اتصالات خلال الأيام القليلة الماضية، أنه لا مستقبل مستقراً للسودان في حال تمّت الإطاحة بالبرهان في الوقت الحالي، مطالبة إدارة جو بايدن بالضغط على حمدوك والقوى المدنية للقبول بحل وسط، لا يتضمن أي مساس بالمؤسسة العسكرية التي تعد بمثابة عمود الخيمة للاستقرار في السودان، على حد تعبير المصادر. وكان التحالف السياسي المدني الرئيسي في السودان قد رفض إجراء أي مفاوضات مع الجيش، وأعرب عن تمسّكه بموقفه قبل أيام، وذلك في أول مؤتمر صحافي يعقده منذ انقلاب 25 أكتوبر بقيادة البرهان.

من جهة ثانية، نقلت وكالة السودان للأنباء الحكومية، أن مجلس السيادة الانتقالي، الذي شكله البرهان، عقد اجتماعاً أمس الأحد، بكامل أعضائه، ما ينهي التكهنات حول رفض 3 من قادة الحركات المتمردة المشاركة في عضوية المجلس. وطبقاً لمصادر «العربي الجديد» فإن القادة الثلاثة الذين كانوا أعضاء في المجلس الأول، وهم الطاهر حجر والهادي إدريس ومالك عقار، أصروا على عدم الاعتراف بقرار تعيينهم الجديد، وتمسكوا بعضويتهم السابقة دون أداء القسم من جديد. وأكد تحالف قوى «إعلان الحرية والتغيير» في السودان، أمس الأحد، أنه سيواصل التصعيد الثوري ضد الانقلاب العسكري، وذلك تماشياً مع رغبات الشعب السوداني الذي خرج أمس الأول، في «مليونية الغضب» رغم العنف والتنكيل، والذي أدى إلى سقوط 6 قتلى. وقال القيادي في التحالف، شهاب إبراهيم الطيب، لـ«العربي الجديد»، إن النظام الانقلابي أراد من تعامله العنيف مع «مليونية الغضب» السبت الماضي «فرض كلفة عالية لتغيير المتوقع»، مؤكداً أنه «أراد كذلك بهذا السلوك فرض تسوية سياسية على الأطراف الأخرى». وأضاف إبراهيم أن قوى «الحرية والتغيير» عقدت اجتماعاً في دار حزب «الأمة القومي» بأم درمان لمناقشة التطورات الأخيرة، مشيراً إلى أن تنسيقاً عالياً سيجري بين لجان المقاومة والأجسام النقابية والمهنية لمواصلة التصعيد بواسطة كل الوسائل السلمية المجربة التي أسقطت من قبل نظام المخلوع عمر البشير. ونبّه إلى أن العنوان الأبرز في الشوارع السودانية هو «الصمود وعدم التراجع في معركة استرداد الحكم المدني ومؤسساته الشرعية».

من جهته، قال تجمّع المهنيين السودانيين، إن «جرائم المجلس الانقلابي المستمرة بحق الثوار السلميين تؤكد أن لا مكان لزبانيته إلا في قاع الجحيم، وأن الانتقال إلى الدولة المدنية الخالصة والملتزمة أهداف التغيير الجذري هو المدخل الوحيد الممكن للغد المأمول». وأكد أن «المقاومة الشعبية السلمية المستمرة تنتقل من نصر إلى نصر، ومن خطوة إلى أخرى، بمواصلة تشبيك وتكامل قواه الثورية».

مبعوث أفريقي إلى الخرطوم

اعلن رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي، موسى فكي، في بيان امس الاحد، انه سيعين قريبا مبعوثا الى الخرطوم لتشجيع جميع الاطراف على التوصل الى حل سياسي، داعيا «الجيش السوداني للانخراط في عملية سياسية، تؤدي إلى عودة النظام الدستوري». وراى فكي، في البيان الذي جاء بعد ايام من تعيين مجلس سيادة جديد، ان «الجهات الفاعلة السياسية لا تزال بعيدة عن التوصل الى توافق في الآراء بشأن الانتقال الديمقراطي للسلطة».

تحاول مصر منع انهيار الموقف الدولي وتحوله ضد البرهان

عقد مجلس السيادة الانتقالي الجديد اجتماعاً بكامل أعضائه

تقرير

الجيش المصري يعيد ترسيم بحر سيناء

منعت وزارة الدفاع المصرية الصيد البحري شرق ميناء العريش، ما يعني إعادة ترسيم بحر سيناء، ضمن تنسيق يجري مع إسرائيل

سيناء ـ **محمود خليل**

تشير الوقائع على الأرض في محافظة شمال سيناء، شرقي مصر، إلى أن التغيرات الجوهرية في المنطقة لا تشمل المناطق البرّية فحسب، وذلك بعد صدور قرار عسكري بمنع الصيادين المصريين من الإبحار قبالة شواطئ رفح والشيخ زويد وأطراف مدينة العريش. ورأت مصادر من سيناء، أن هذا القرار يعني إعادة ترسيم الحدود البحرية أمام المواطنين المصريين، بمسافة تبلغ 50 كيلومتراً عن الحدود البحرية الفاصلة بين قطاع غزة وشمال سيناء، تزامناً مع حظر وصول المواطنين إلى شواطئ تلك المناطق، تحت مظلة مكافحة الإرهاب وعمليات التهريب غير المشروعة، والمقصود بها إمداد قطاع غزة بالاحتياجات اللازمة لمواجهة الحصار والعدوان الإسرائيلي. وكانت تلك العمليات تتم قبل أن يهدم الجيش المصري الأنفاق التي كانت تعمل كشريان حياة لغزة، فيما يواصل اليوم إعادة تشكيل المنطقة وفق مخططاته، على الرغم من هدوء الأوضاع الأمنية وتوقف التهريب في اتجاه غزة.

وحمل إعلان الجهات المسؤولة عن ميناء العريش، والمتمثلة حالياً بوزارة الدفاع المصرية، بعد القرار الجمهوري الذي أصدره الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بتحويل تبعية الميناء ومحيطه بما يشمل تطويره وتشغيله، إلى وزارة الدفاع وقوات الجيش المصري المنتشرة في شمال سيناء، شروطاً عدة لإعادة عمل الصيادين من الميناء، كان أهمها الإقرار بعدم الصيد شرق الميناء بتاتاً، وهي المناطق المتجهة إلى الشيخ زويد ورفح، بينما يقتصر الصيد على المناطق الغربية من الميناء. وعلى الرغم من أن كثيرين لم يهتموا لهذه الفقرة من الشروط الواجبة على الصيادين، إلا أن ثمة من ربطها بالتغيرات الحاصلة في البيئة الجغرافية والديموغرافية في شمال سيناء خلال المرحلة الأخيرة، بما يشمل تهجير الآف السكان من مدن رفح والشيخ زويد والعريش، تحت حجج مختلفة كإنشاء منطقة عازلة، أو توسيع حرم الميناء، أو مطار العريش، أو ملاحقة تنظيم «داعش» (ولاية سيناء).

ومعقباً على القرار، كتب الناشط السياسي من العريش أشرف أيوب، على «فيسبوك» أنه «إعلان هام غير معلوم مصدره أو الجهة التي أعلنته، يتضمن الأوراق والمستندات المطلوبة من الصيادين، والسبب أنه قد تقرر فتح ميناء العريش البحري اعتباراً من الأول من ديسمبر/كانون الأول المقبل أمام الصيد، ومن ضمن تلك الأوراق من صاحب المركب، إقرار بأن الصيد مسموح فقط غرب الميناء، ومن لا يلتزم يتعرض للجزاءات، حيث ممنوع منعاً باتاً الصيد شرق الميناء لأي مركب، وهذا يعني أنّ 50 كيلومتراً من سواحلنا من شرق الميناء حتى حدودنا مع فلسطين المحتلة، أي سواحل قطاع غزة، وهذه المسافة هي نطاق المنطقة (ج)، المتاخمة لشرق وادي العريش، أي أنّ وادي العريش أصبح الخط الفاصل بين المنطقتين (ب) و(ج) بحرياً، أي أن هذه هي المساحة الممنوع والمحظور منها طبقاً للقوانين والقرارات، والاتفاق الأخير مع كيان عصابات الصهاينة، على إعادة ترسيم الحدود الشمالية الشرقية للمنطقة (ج)، غير مسموح فيها أي نشاط بشري، أو استغلال هي من ثرواتها، بعدما تم تصحيرها، واقتلاع كل أخضر ومثمر فيها، كما قلنا إن التنمية في سيناء تعني التقريغ شرقاً والبناء والتعمير غرباً».

وكانت حكومة الاحتلال الإسرائيلي قد وافقت، مجدداً، على طلب مصري لزيادة القوة العسكرية المنتشرة في محافظة شمال سيناء، شرقي البلاد، لا سيما الموجودة في المناطق المتاخمة للحدود وتعليقاً على ذلك، رأى باحث في شؤون سيناء فضل عدم الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن وزارة الدفاع حدّدت المنطقة العسكرية المغلقة قبل أسابيع، وتشمل مساحة واسعة من مدن وقرى شمال سيناء، المتاخمة للحدود مع قطاع غزة، وأطراف الحدود مع الاحتلال الإسرائيلي، وتم نشر الخريطة على العلن. وأشار إلى أنه «جرى الرد على ذلك من قبل مشايخ ونواب في مجلس الشعب في سيناء، وها نحن اليوم أمام الإعلان عن منع حركة الصيادين من التحرك في اتجاه الشرق من ميناء العريش، أي أن هذه المنطقة البحرية أصبحت عسكرية تحظر فيها حركة المدنيين، بعد قرار بمنع أي طائرة تصوير تابعة لأي شركة أو صحافة أو مواطن من التحليق في مناطق شمال سيناء، لتكتمل الصورة بذلك: البر والبحر والجو هي مناطق عسكرية محظورة».

سوف يقتصر الصيد على المناطق الغربية من ميناء العريش

المنطقة البحرية أصبحت عسكرية تحظر فيها حركة المدنيين

رصد

ملاحقة منظمة ميموريال... موسكو تحتكر الذاكرة التاريخية

نقلت السلطات الروسية المعركة بين الدولة والمجتمع المدني إلى مستوى جديد، مع إطلاقها عملية محاكمة منظمة «ميموريال الدولية» بناء على قانون مثير للجدل

موسكو ـ **رامي القليوبي**

في مؤشر جديد على تضييق السلطة الروسية الخناق على منظمات المجتمع المدني، تواجه منظمة «ميموريال الدولية» الحقوقية خطر الإغلاق، بعد تقدم النيابة الروسية بدعوى أمام المحكمة العليا لتصفيتها، وسط مخاوف الحقوقيين من أن تشكل هذه الخطوة انتقالاً إلى مرحلة جديدة من المواجهة بين السلطة والمجتمع المدني، وسعي الدولة إلى احتكار الذاكرة التاريخية. وجاءت مطاردة «ميموريال» بذريعة مخالفتها القانون المثير للجدل الخاص بالمنظمات «العميلة للخارج»، كما تم تصنيف المنظمة من قبل وزارة العدل الروسية. ومن المقرر أن تعقد الجلسة الأولى للمحاكمة في 23 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. وتُعد «ميموريال» أعرق وأقدم منظمة حقوقية في روسيا، إذ يعود تاريخ تأسيسها إلى نهاية الحقبة السوفييتية في عام 1987، بهدف حفظ ذكرى ضحايا القمع في عهد الاتحاد السوفييتي، والذي بلغ ذروته في عهد جوزيف ستالين، وطاول ملايين الأشخاص، ولم يتم الكشف عن نطاقه إلا بعد وفاته في عام 1953. وما زاد من مكانة «ميموريال» على الساحتين الروسية والدولية هو انتخاب مخترع القنبلة الهيدروجينية، أندريه ساخاروف، الحائز على جائزة نوبل للسلام في عام 1975، كأول رئيس لها.

وحالياً لم تعد المهمة المعلنة لـ«ميموريال» تقتصر على حفظ ذكرى ضحايا القمع، بل تشمل أيضاً نشاطاً حقوقياً متعلقاً بـ«الإسهام في بناء مجتمع مدني متطور، ودولة ديمقراطية يسودها القانون وتستبعد احتمال العودة إلى الشمولية»، وفق النبذة التعريفية على موقع المنظمة. وفي هذا الإطار، اعتبرت المتحدثة باسم «ميموريال»، ناتاليا بيتروفا، أن التضييق على المنظمة ينقل المواجهة بين الدولة والمجتمع المدني إلى مستوى جديد، يصل إلى حد المساس بالذاكرة التاريخية للمجتمع. وقالت بيتروفا، في حديث لـ«العربي الجديد»: «تشكل هذه الخطوة، إن تحققت على أرض الواقع، إغلاق أكبر وأعرق منظمة معنية بحفظ الذاكرة التاريخية والدفاع عن حقوق الإنسان، ما سيزيد حتماً من حدة العلاقة المتوترة أصلاً بين المجتمع والسلطة، ستكون هناك حياة مختلفة بعد التضييق على الحق في الذاكرة والتاريخ».

وحول دوافع السلطة الروسية للتضييق على «ميموريال»، أوضحت بيتروفا: «يعكس عبث الذرائع أن ميموريال لا تتناسب مع الهيكل الحالي للسلطة. نشأت منظمتنا كحركة لتخليد وحفظ ذكرى ضحايا القمع الذي كاد ألا يترك بيتاً واحداً في البلاد، وإذا لم نحفظ الذاكرة، فليس هناك ما يضمن أن ذلك لن يتكرر، وهو ما تسعى إليه السلطة، على ما يبدو».

وأثارت ملاحقة «ميموريال» موجة من التضامن في الأوساط الحقوقية والفنية والصحافة الروسية المستقلة، إذ أعرب مجلس حقوق الإنسان التابع للرئاسة الروسية عن قلقه من الوضع، مؤكداً إجراء المشاورات وعزمه على اتخاذ خطوات لتسويته. وقال مجلس حقوق الإنسان، في بيان أخيراً: «يعتبر المجلس التصفية الإلزامية بحق أقدم منظمة مجتمعية إجراء استثنائياً. في الوقت الحالي، يعتبر المجلس أن العقوبة المقترحة غير متناسبة مع مجموع المخالفات وغير عادلة، حيث إنه على مدى الأشهر الـ14 الماضية، لم ترصد الجهات الرقابية أي مخالفة لـ«ميموريال» الدولية لالتزاماتها من جهة الوفاء بالقانون، بينما تم رصد مخالفتين صغيرتين فقط لمركز ميموريال الحقوقي التابع إلى ميموريال الدولية».

أما الكاتبة المسرحية ليودميلا بيتروشيفسكايا فأعلنت عن تنازلها عن جائزة الدولة احتجاجاً على محاولات النيابة العامة تصفية «ميموريال» ومحو ذكرى ضحايا القمع. بدورها، نشرت صحيفة «ريبابليك» الإلكترونية المستقلة، والمصنفة كـ«عميلة للخارج» أيضاً، مقالاً للصحافي المعارض أوليغ كاشين، بعنوان «أنتم موجودون هنا. روسيا بلا ميموريال»، اعتبر فيه أن السلطة الروسية لم تعد تخفي طموحاتها في أن تكون المصدر الوحيد للذاكرة التاريخية. وأشار كاشين إلى أن «التهديد بتصفية ميموريال يسقط من السلسلة العامة لهجمات الدولة على المؤسسات المجتمعية الروسية، ويبدو غير مسبوق وفريد من نوعه»، مشبهاً إياه «بهدم كنيسة أو إطفاء نار خالدة أو نهب قبر».

وكانت النيابة العامة الروسية تقدمت، الخميس الماضي، إلى المحكمة العليا، بدعوى لتصفية منظمة «ميموريال» بذريعة المخالفات المتكررة لقانون «العملاء للخارج». وقالت «ميموريال»، في بيان نشر على موقعها آنذاك: إن «قانون (العملاء للخارج) اخترع أصلاً كأداة لتصفية المنظمات المستقلة»، مذكرة بأنها أصرت مراراً على إلغاء القانون، لكنه لا يزال قائماً، فتضطر «ميموريال» للوفاء بمطالبه، ومعتبرة أن هذا القرار سياسي بلا مسوغات قانونية لتصفية المنظمة.

تشمل مهام «ميموريال» نشاطاً يتعلق ببناء دولة ديمقراطية

تعمل «ميموريال» على حفظ ذاكرة القمع في عهد الاتحاد السوفييتي (Getty)

خاص

وفد إسرائيلي في القاهرة

أجبر توسع حركة «حماس»، في استخدام الطائرات المسيرة، الاحتلال الإسرائيلي على إرسال وفد إلى القاهرة، لبحث هذا الملف مع المصريين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

استبق وفد إسرائيلي رفيع المستوى، برئاسة مستشار الأمن القومي إيال حولتا، زيارة سيقوم بها رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل إلى تل أبيب نهاية الشهر الحالي، بزيارة القاهرة أمس الأحد، ليبحث معه مجموعة من الملفات، على رأسها الوضع في قطاع غزة، وآخر المستجدات على ضوء الاتصالات المصرية مع الفصائل الفلسطينية. وقالت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، إن أجندة المباحثات شملت مجموعة من التطورات الأخيرة مع الجانب المصري في إطار وساطته مع فصائل قطاع غزة، وعلى رأسها تحركات جرت أخيراً من جانب المقاومة، لافتة إلى أن هناك قلقاً إسرائيلياً من توسع «حماس» في استخدام الطائرات المسيّرة. وأوضحت المصادر أن مصر تلقّت أخيراً اتصالات إسرائيلية قبل زيارة الوفد، حملت رسائل تحذيرية من إمكانية إشعال تلك الطائرات مواجهة جديدة مع المقاومة في غزة، مؤكدة أن هناك مخاوف في تل أبيب من طبيعة تلك الطائرات، وما إذا كانت مهمتها تجسسية فقط أم تحمل أجساماً متفجرة. وأشارت المصادر إلى أنه تم خلال اللقاء، بحث آخر ما توصلت إليه القاهرة بشأن مطلب إسرائيلي، في إطار صفقة الأسرى، يتعلق بأدلة خاصة بمصير جنودها المحتجزين لدى «حماس»، لافتة إلى أن الإسرائيليين قدموا طلباً في إطار محاولات تحريك الصفقة بقضي بتقديم الحركة أدلة خاصة بمصير اثنين من الأسرى، وهما أرون شاؤل وهدار غولدن. كما أن الطرفين بحثا بعض الإجراءات الأمنية المتعلقة بالاتفاق الأخير الخاص بزيادة عدد القوات المصرية في رفح، كاشفة عن أن هناك بنوداً أخرى ذات صلة باتفاقية كامب ديفيد محل دراسة بين الجانبين، من أجل إدخال تعديلات عليها، في ضوء التنسيق الأمني رفيع المستوى بين الجانبين في سيناء، ومنطقة الحدود المشتركة.

وكانت مصادر مصرية خاصة كشفت، في وقت سابق، لـ«العربي الجديد»، عن أن كامل سيطرح على رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينت، التصور المصري الذي رحبت به الفصائل، في إطار التسهيلات المقدمة لقطاع غزة خلال الفترة المقبلة، والذي يحتاج إلى موافقة إسرائيلية، لكون بعض إجراءاته تتعارض مع البنود الأمنية في اتفاقية كامب ديفيد الموقّعة بين الطرفين. وأضافت المصادر المصرية أنه «في ما يخص صفقة الأسرى بين حماس والاحتلال الإسرائيلي، فإن مراحل الصفقة وتصورها الكامل جاهزة، وتنتظر الضوء الأخضر فقط من الجانب الإسرائيلي»، مضيفة أن «القاهرة أنهت التصور كاملاً في أعقاب اللقاءات المصرية الأخيرة بقيادة حركة حماس».

النظام يتوعد... ويتهم أميركا

كوبا: تحدّ جديد للمعارضة في الشارع

تختبر المعارضة الكوبية اليوم الإثنين، مجدداً، قدرتها على التحشيد في الشارع، في تحد جديد للنظام الحاكم، الذي يبدو متوتراً

بعد أربعة أشهر على التظاهرات الحاشدة المعارضة التي شهدتها كوبا في 11 يوليو/تموز الماضي، والتي خرجت «رفضاً للجوع» ولـ«إسقاط الديكتاتورية»، لا تزال الجزيرة أسيرة وضع غير مريح للنظام الكوبي، وغير مسبوق لجهة قياس قدرته على زعزعة «الاستقرار السياسي» للدولة الشيوعية في مرحلة ما بعد آل كاسترو. وفيما تتحضر كوبا اليوم الإثنين، لإعادة فتح حدودها أمام السياح في مرحلة ما بعد كورونا، في محاولة لتخفيف الأزمة الاقتصادية الحادة التي تواجهها، تختبر التظاهرات الجديدة التي دعت إليها المعارضة، قدرتها مجدداً على التحشيد، بعد تظاهرات يوليو، التي خلّفت قتيلاً ونحو 1200 معتقل لا يزال قرابة 600 منهم في السجون. واستبق النظام التظاهرة التي كانت مقررة في الأساس السبت المقبل، وجرى تقريبها، بحملة شيطنة للمعارضة، وربطها بالاستخبارات الأميركية، فيما استغلت المعارضة منصات التواصل الاجتماعي لـ«كسب القلوب» الكوبية التي تعيش بين جيلين، بين ثورة هرمة، وتطلعات متزايدة نحو التغيير. من جهتها، ترصد الولايات المتحدة، التي ساهمت سفارتها في كوبا بالحملة الإعلامية ضد النظام واعتقالاته خلال الأسابيع الماضية، تظاهرة اليوم، على اعتبار أنها ستكون مفصلية في رسم سياسة الرئيس جو بايدن المرتقبة تجاه الجزيرة، والتي لم يفرج عنها بعد. ويأتي ذلك فيما لا تزال رزمة سلف بايدن، دونالد ترامب، من العقوبات على كوبا، سارية، لعل أكثرها إيلاماً منع التحويلات إلى الجزيرة من الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة. وتبدو المرحلة الكوبية الحالية حسّاسة، إذ تترافق التحولات داخل كوبا، مع سعي واشنطن ليس إلى تغيير استراتيجيتها تجاه الجزيرة، بل تكتيكاتها، خصوصاً بعد الدور الكوبي في دعم نظام نيكولاس مادورو في فنزويلا، وتحسباً لأي دور روسي أكثر توسعاً في الجزيرة الكاريبية.

وبعد أربعة أشهر على تظاهرتها التي تصفها وكالات الأنباء العالمية والإعلام الأميركي بـ«التاريخية»، دعت المعارضة الكوبية إلى تظاهرة اليوم للمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين. ودعت إلى التظاهرة مجموعة النقاش السياسي المعارضة «آرتشيبييلاغو» (تضم 30 ألف متابع على تويتر)، على أن تخرج المسيرة اليوم في العاصمة هافانا وسبع مناطق أخرى، متحدية حظر السلطات لها، والتحذير الموجه إلى المنظمين والمشاركين من مغبة التبعات الجزائية.

واتّهمت السلطات مؤسّس «آرتشيبييلاغو»، مُنظّم التظاهرة الكاتب المسرحي الشاب يونيور غارسيا أغيليرا (39 عاماً)، الذي قرّر السير وحيداً حاملاً وردة بيضاء أمس الأحد في إحدى جادات هافانا للتأكيد على سلمية التحرك، بالرغبة في خلق «مناخ من عدم الاستقرار» وبالتالي الدفع باتجاه حصول «انقلاب سَلِس» بعد تلقيه تدريبات في الخارج، خصوصاً لدى منظمات أميركية (في إسبانيا). وقال أغيليرا لوكالة «فرانس برس»، إن السلطات هدّدته إذا ما مضى في خططه، حتى إنهم قالوا له «في أي سجن سيسجن». من جهته، أكد الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل، الجمعة الماضي، أن أنصاره «مستعدون للدفاع عن الثورة» في مواجهة التظاهرة، مضيفاً في خطاب متلفز، أنه في مواجهة «استراتيجية الإمبراطورية (الولايات المتحدة) لمحاولة تدمير الثورة، نحن هادئون، واثقون من أنفسنا، ولكننا واعون ويقظون، ومستعدون أيضاً للدفاع عن الثورة لمواجهة كل أعمال التدخل» في بلدنا. وأضاف: «نحن ثورة منفتحة على الحوار والنقاش، ولكننا مجتمع منغلق على الضغط والابتزاز والتدخلات الأجنبية». وكان دياز كانيل قد حذّر أواخر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، من أن هناك «عدداً كافياً من الثوار في كوبا لمواجهة أي نوع من التظاهرات».

وتحمل التظاهرة المقررة اليوم اسم «المسيرة المدنية للتغيير»، على أن ترافقها تظاهرات داعمة لها في ولاية ميامي الأميركية وعدد من العواصم الغربية. وكانت تظاهرات يوليو قد أدت إلى مقتل متظاهر وإصابة العشرات، فضلاً عن اعتقال السلطات لـ1175، نصفهم لا يزالون في السجون، بحسب مجموعة «كوباليكس» لرصد الوضع الحقوقي في الجزيرة. وقامت السلطات، يوم الجمعة الماضي، باعتقال المعارض الكوبي والصحافي والناشط الحقوقي، غيلورمو فاريناس، بحسب ما أكدت عائلته. وفاريناس عضو في «الاتحاد الوطني لكوبا»، أشهر أحزاب المعارضة الكوبية، وحائز جائزة سخاروف الأوروبية لحرية الفكر في عام 2010، ونفذ 23 إضراباً عن الطعام خلال السنوات الـ20 الماضية للاحتجاج على ممارسات السلطات الكوبية. وجاء الاعتقال على الرغم من تحذير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، كليمان نيالتسوسي فول، الخميس الماضي، الحكومة الكوبية، من أي استخدام للعنف أو التعرض لتظاهرة الإثنين. كما أبدى المجمع الأسقفي في كوبا، قلقه من «تصاعد مناخ التوتر والمواجهة في البلاد». وكان المتحدث باسم البيت الأبيض نيد برايس، قد دعا الإثنين الماضي، الحكومة الكوبية، إلى أن «تسمع صوت شعبها فيما يحتج سلمياً». ومنذ أسابيع، تقوم السفارة الأميركية في هافانا بحملة على مواقع التواصل الاجتماعي، للتنديد بالاعتقالات والأحكام الصادرة بحق متظاهرين في كوبا، أو تلك التي طلبها الادعاء بعد تظاهرة يوليو.

تتحضر كوبا لاستعادة نشاطها السياحي (Getty)

دعت لتظاهرة اليوم مجموعة النقاش السياسي آرتشيبييلاغو

لكن وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز، اتهم الحكومة الأميركية، الأربعاء الماضي، بالسعي لـ«زعزعة استقرار» الجزيرة، مضيفاً أمام السلك الدبلوماسي المعتمد لدى كوبا، أن بلاده «لن تسمح بأي شكل للعدوان المستمر من جانب حكومة الولايات المتحدة ومحاولاتها المتواصلة لخلق ظروف زعزعة الاستقرار الداخلي وتعكير هدوء وأمن المواطنين بإفساد احتفالنا» اليوم الإثنين، والمقرر فيه أن تُفتح البلاد مجدداً بصورة رسمية أمام السياحة الدولية، والاحتفال بذلك في شوارع هافانا، حيث تصادف أيضاً الذكرى الـ502 على تأسيسها. وأشار الوزير إلى أنه «منذ 22 سبتمبر/أيلول الماضي، حصل 29 إعلاناً من حكومة الولايات المتحدة أو من شخصيات مؤثرة من الكونغرس، بوتيرة إعلان واحد يومياً تقريباً، يهدف إلى تشجيع وتوجيه والتحريض على أعمال تزعزع استقرار بلدنا». وتشمل الإعلانات، بحسب رودريغيز، «مطالب» موجهة للحكومة الكوبية، منها السماح بتنظيم التظاهرة، غير أن هذه أشياء «لم تسمح بها كوبا أبداً، ولن تسمح بها إطلاقاً». وقال وزير الخارجية الكوبي إنه «إذا كان لدى الحكومة الأميركية أدنى قلق على المستوى الإنساني، فعليها أن تبدأ برفع إجراءات الحظر» التي تم تعزيزها منذ عهد ترامب، مذّكراً بأنه مع «أكثر من 60 عقوبة فُرضت خلال جائحة كورونا، تُريد واشنطن أن تجعل شعبنا يعاني» وبالتالي إحداث «انفجار اجتماعي». وقال إن التظاهرة المقررة اليوم هي «اعتداء منظم من الخارج من خلال توظيف عملاء مدربين وممولين»، منتقداً «سياسة الحض على الكراهية والعنف»، وداعياً إلى «تضامن المجتمع الدولي».

وتتجه أنظار واشنطن إلى تظاهرة اليوم، وتعتبرها المقياس الذي ستحدد من خلاله استراتيجيتها المرتقبة حيال الجزيرة. وكانت إدارة بايدن قد وصفت تحركات المعارضة الكوبية بأنها نقطة تحول مفصلية في كوبا. ويوم الأحد الماضي، قال مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، لشبكة «سي أن أن»، إن «الظروف تغيّرت في كوبا»، وإن بايدن قد أجلّ الإعلان عن سياسته تجاه الجزيرة لأنه يدرس «أفضل السبل للمضي قدماً»، كما أكد سوليفان وغيره من المسؤولين الأميركيين، أن رد السلطات على تظاهرة اليوم سيؤدي دوراً أساسياً في تحديد هذه السياسة. ورفض سوليفان ربط تأخر الإعلان عن السياسة الأميركية تجاه كوبا، بالسياسة الداخلية الأميركية، حيث يسعى الديمقراطيون إلى استمالة الجالية الكوبية في ولايات الجنوب الأميركي، والمعارضة بكوبا للنظام الشيوعي الكوبي. لكن مسؤولين أميركيين، نقلت عنهم صحيفة «واشنطن بوست»، تأكيدهم أن الإدارة التي تعاني لتمرير أجندة داخلية طموحة في الكونغرس، لا تملك رفاهية تأجيج غضب المحافظين، المطالبين بإبقاء وتشديد العقوبات على كوبا. وقال مسؤول رفيع في الإدارة الأميركية إن «الوضع في كوبا معقد»، لافتاً إلى أن «السياسة تجاه كوبا التي طلب منا الرئيس مراجعتها، تقوم على إيجاد طريق ثالث (بين العقوبات المشددة والانفتاح الذي كان أبداه باراك أوباما تجاه الجزيرة)».

(العربي الجديد)